

خبراء: انخفاض سعر برميل النفط لمستوى 90 دولاراً خطريهدد تنفيذ المشاريع التنموية



محمد الشطي



جمال الفرجلي



حسين العتال

تحقيق - عبد الله عثمان وهبة حماد :

رأت أسواق اقتصادية وخبراء نفطيين أن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون الـ 90 دولاراً لبرميل النفط بعد موشراً سلبياً على تداعيات تطور الأزمة العالمية للدولة، وأسما وان النمو الاقتصادي وأفاق المستقبل ستواجهه خطراً كبيراً إذا قلت أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة دون المستوى المطلوب الذي تضمنه له الموازنة العامة دون أي عجزات مستقبلية.

وطالب الخبراء في تصريحات لـ "المسألة الكويتية" أن تبدأ في إعداد استراتيجية للخروج من مستويات الإنفاق المرتفعة الحالية على أن يجري تنفيذها فور توافر الظروف الملائمة، خاصة في وقت دعت فيه اجراءات الإنذار بشأن السقوط في دوامة أزمة مالية واقتصادية جديدة في الكثير من دول العالم الكبرى، لاسيما مع استمرار انخفاض سعر برميل النفط. فجميع التوقعات تشير إلى حدوث عجز في الموازنة العامة في حال هبوط الأسعار لكثر من ذلك.

وشاروا إلى أن انخفاض عوائد النفط، وتدني الأسعار يستدعيان وقفة بادة من جميع المعنيين وعلى رأسهم الحكومة والقطاعات الاقتصادية وصناع القرار لاتخاذ التدابير الكفيلة بالتكيف مع الوضع الجديد في حال استمرار هبوط الأسعار إلى أدنى من المستويات الرضية للموازنة.

وكان ازدياد من السعر القبول والعمل لبرميل النفط يجب أن يتراوح بين 95 إلى 105 دولارات للبرميل، مؤكداً أن ما يحدث حالياً من عدم استقرار في أسعار النفط لا يندرج بنظر شديد، لاسيما وأن الأسعار تعتبر فترة انتقالية لها وستعود مرة أخرى إلى مستوياتها الطبيعية بعد عودة الاوضاع الاقتصادية إلى الاستقرار مرة أخرى.

وشاروا إلى أن المستويات التي وصلت إليها الأسعار خلال الفترة الماضية تعد خطراً لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهته، مؤكداً أن أهم الخطوات التي يجب أن تتخذها الدول المنتجة في منظمة "أوبك" تتمثل في خفض كميات الإنتاج التي يؤدي إلى استقرار الأسعار وعدم تدهورها ووصولها إلى مستويات متدنية لفترة المقلية.

والى المزيد من التفاصيل في التحقيق التالي.



الشيخ فهد الداود الصباح



دكتور طارق الكفافي



علي البحر

فهد الداود: "أوبك" مطالبة بخفض الإنتاج لضمان استقرار الأسعار

البحر: مطلوب ضبط المصاريف وتنويع مصادر الدخل وخفض الدعم

الكفافي: موازنة الكويت مبنية على 65 دولاراً للبرميل ولا داعي للقلق

الشطي: الأسعار بين 85 و 100 دولار الفترة المقبلة

ارتفاع أسعار النفط لأن هذه المرحلة تحتاج إلى تنشيط الاقتصاد وتنشيع الطلب العالمي على النفط.

ولفت إلى أن التعامل الآخر هو زيادة المخزون النفطي في العالم، مبيحاً أنه من خلال عدم التصافي من برامج الصيانة خلال النصف الثاني من العام وارتفاع معدلات تكرير النفط الخام وزيادة الطلب على النفط على أسس موسمية ومعه احتمالات بقاء المخزون عند مستويات مقفولة.

ونكر أن الأسعار من الصعب التنبؤ بمستوياتها ولكن من الممكن تحديد نطاق ممكن أن تتحرك من خلاله الفترة القادمة وهو ما بين 85 و 100 دولار للبرميل وأن الأسعار ستكون أقرب للحد الأدنى منها للسقف ضمن نطاق الأسعار.

يؤثر على المنطقة

في جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة دان الدولية للطاقة جمال الفرجلي أن كسمر سعر النفط لحاجز الـ 90 دولاراً هبوطاً من شأنه أن يؤثر سلباً على الجزئيات والخطة العامة ليس فقط على الكويت لكن على دول المنطقة جميع، مضمراً أن ما حدث من تداعيات وهبوط لأسعار خلال الأسبوعين الماضيين يتدرج بنظر شديد على اقتصادات الدول المنتجة للنفط.

وأضاف الفرجلي أن موازات الدول المنتجة بنيت على أساس فرضي لأسعار النفط في حدود 65 دولاراً للبرميل وهو ما تسير عليه أغلب دول منطقة الخليج العربي وأولها السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، مضمراً أن التخوف الأكبر من هبوط الأسعار إلى مستويات أقل من ذلك يؤثر سلباً على تنفيذ مشروعات الدول وبرامجها التنموية العملاقة.

وأشار إلى أن المستويات التي وصلت إليها الأسعار خلال الفترة الماضية تعد خطراً لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة تجاهه، موضحاً أن أهم الخطوات التي يجب أن تتخذ من قبل الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" تتمثل في خفض كميات الإنتاج التي يؤدي إلى استقرار الأسعار وعدم تدهورها ووصولها إلى مستويات متدنية.

وقال إن التخفيض العمادى لمستويات الإنتاج لن يجدي نفعاً في حالات الأسعار الحالية، مؤكداً أنه يجب أن تتخذ خطوات فعلية من جميع الأعضاء وبكثافة شديدة حتى تؤدي نتائجها في أسرع وقت، مؤكداً أنها تأثرات الغضب ستكون على المدى البعيد في حدود شهر أو الشهرين.

وطالب الفرجلي دول "أوبك" باتخاذ قرار بوقف مؤتمر طارئ للمنطقة في الفترة المقبلة لتوضع حل لمستويات الأسعار المتدنية.

تعديل مستمر للميزانية

وبجته أوضح الخلل الاقتصادي ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الأولى للتأمين الكفافي حسين العتال أن الميزانية ستظل مهددة في ظل انخفاض مستويات أسعار النفط وانعكاسات الحكومة في كيفية ضبط عمليات الزيادات المستمرة وعدم تفرغها لمصادر الدخل ناهجاً عن عدم دعم المشاريع التنموية وادوية المواطنين بأهميتها مراعاة ضبط عمليات الإنفاق والإدخار، جمعها عوامل تساهم في توجيه الكويز إلى الوصول لمرحلة "العجز".

وتابع العتال قائلًا: "لا بد من تركيز الحكومة وقراراتها على دعم المشاريع التنموية، فالنظ بمبائة الشجرة المتفرعة يجب عدم التركيز بها وعلينا الاستعانة بمصادر أخرى، لا بد من دراسة الفرص المتاحة بشكل جيد وديقوق ودعم القطاع الخاص ناهجاً عن توجيهه للأهلن بأهميته مراعاة مستوى الإنفاق لديه، الحكومة ليست مطلوبة بحماية الإيداع والفرص فقط وإنما مراعاة الرؤية المستقبلية بالأناصل إلى المرحلة العجز وأضخ إذا ظلت الأسعار على هذه الحال واستمرت الأمور كذلك فإن العاقبة ستكون كبيرة، وشهد العتال على أهمية حماية ودعم قطاع التأمين في السوق المحلي وكديل على ذلك ثبات مؤشرات.

مرة أخرى إلى مستوياتها الطبيعية بعد عودة الأمور الاقتصادية إلى الاستقرار مرة أخرى.

ضبط المصاريف

ومن ناحيته أكد المدير العام ورئيس اتداد شركات التأمين السابق - علي البحر تاييد ما ذكرته تقارير وإحصائيات صندوق النقد الدولي والإبحاث التي قامت بها مؤسسات الاختصاص بما يتعلق بهذا الجانب، خصوصاً في ظل حرصهم على الاستعانة بالإرقام ودية المعلومات.

وبين البحر أن السياسيين أقل حرصاً في الإنفاق معتمدين على وعود فائض في ميزانية الدولة الأمر الذي زهد هز أن عمليات الإنفاق وعززها، مؤكداً على أهمية مراعاة بعض الأمور كالتحضر على "الموازنة" وضبط المصاريف وتنويع مصادر الدخل ناهجاً عن وضع قرارات لقرار نظام الضرائب بشكل عام، مع مراعاة تخفيض عمليات دعم الدولة على المواد الأساسية كالكهرباء والماء وغيرها.

منطقة البورو السبب

ومن جانبه قال الخبير النفطي محمد الشطي أن سعر النفط هبط إلى ما دون 90 دولاراً للبرميل بعد زيادة في المخزون النفطي واستمرار الخاضف بشأن منطقة البورو، والفشل في الإعلان عن إجراءات التخفيض كبري اقتصاد في العالم والتباطؤ في الصين، وارتفاع الدولار بعد بيانات اكتشاف النفط الخاص في ألمانيا في شهر يونيو بعد من الأساسيات في وصول الأسعار إلى تلك المستويات.

وأضاف الشطي لا بد من النظر في ظروف السوق من أجل تقييم أفضل لنتائج اجتماع أوبك الماضي فهناك تحد في دخول منطقة البورو في حالة من الكساد الاقتصادي والتي تؤثر بشكل سلبي على أداء اقتصاديات العالم وبالتالي على مستويات الطلب على النفط، الذي يعد العامل الأكبر في التأثير على مستويات الأسعار، مبيحاً أن السبب في اختلال التوازن في السوق يعود بالدرجة الأولى إلى حالة الاقتصادات منطقة البورو وهو عامل لا يمكن أن يتم مساعدته للتدوير في مرحلة التعافي من خلال

الفرجلي: تداعيات الهبوط تندر بخطر شديد على اقتصادات الدول المنتجة



اضطراب أسعار النفط يربك أداء الدول المصدرة

مستوى خطر

بداهة قال الخبير في استراتيجيات النفط المهندس الشيخ فهد الداود الصباح أن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 90 دولاراً للبرميل يعد ناقوس خطر يجب أن تتخذ خطوات نوعية لامتواء التداعيات المالية والتجوت لاتخاذ الإجراءات المستقبلية في حال انخفاضها إلى أقل من ذلك.

وأضاف الداود أن ما حدث مؤخرًا من اهتزاز في الأسواق وانخفاض في الأسعار يعد الأول منذ 3 سنوات وهو مؤشر يدعو لآخذ الحيطة والحذر، بيد أن الداود على وكد أن ما يحدث من سوق النفط العالمي من انخفاض في تلك الفترة يعبر مرحلة انتقالية نظراً لظروف التي يمر بها السوق النفطي والمؤثرات عليه، لافتاً إلى أن الأسعار ستعود إلى مستوياتها العادية في حدود الـ 100 دولار بعد فترة.

وطالب الداود بخضرة أن تبدأ الكويت في إعداد استراتيجية للخروج من مستويات الإنفاق الحالية المرتفعة على أن يجري تنفيذها فور توافر الظروف الملائمة، مشيراً إلى أن ما يحدث من تراجع في الأسعار يعد إنذار بشأن تنفيذ الخطط والمسرعات التنموية المقبلة.

ولفت إلى أن موازات الدول الخليجية حددت على مستويات أقل من الحالية وهي على سعر القرضاء النفطية بـ 65 دولاراً للبرميل وهو ما يهدد بالضخامة في حال استمرار لى الأسعار لفترة زمنية وعودتها مرة أخرى إلى سابق عهدها وهي ما بين الـ 90 إلى 100 دولار للبرميل.

وأوضح أن الخطر الأكبر سيكون عندما تهبط الأسعار إلى مستويات خيالية وأقل من حدود الموازات العامة للدول، وأشار الداود إلى أن نطاق المشروعات التنموية العملاقة يعتمد بشكل كبير على سعر للنفط فوق مستوى 90 دولاراً للبرميل معاً بعد ادعاء قويًا للنضي قدما في تلك المشاريع، مبيحاً أن تراجع الأسعار إلى تلك المستويات يمثل تهديداً لموازات الدول وخصوصاً إذا ما استمر الانخفاض إلى مستويات أكثر.

وقال أن مستويات الأسعار الحالية وهو مستوى ما تحت الـ 90 دولار يجعل الإنفاق أعياه هائلة لاسيما وأن الدول المنتجة للنفط تعتمد على السعر كمصدر أساسي للميزانية وهو العامل الأول للدولة في جميع مشاريعها.

واعتبر الداود سعر النفط تحت مستوى الـ 100 دولاراً ما زال يمثل خطراً على الاقتصاد العالمي، متوقفاً أن يواصل سعر النفط الهبوط خلال الـ 2012، إلى أقل من مستوى الـ 85 دولاراً وهو المستوى الذي تخشاه جميع دول أوبك، مطالباً بخضرة

التحرك الفوري من الدول المنتجة لخفض الإنتاج لضمان استقرار الأسعار خلال الأشهر المقبلة.

ونكر أن مستويات العرض في السوق النفطي العالمي ساهمت بشكل كبير في انخفاض الأسعار وصدحت مزيد من التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي بدوره كان له أثرًا في تلك المستويات، موضحاً أن ما تشهده بعض البلدان الأوروبية من أزمات مالية لعب دوراً في تراجع الأسعار وضعف الاقتصاد العالمي.

لا داعي للقلق

من ناحية أخرى قال الرئيس التنفيذي لمجموعة الكفافي دكتور طارق الكفافي أنه لا تخوف من مستويات الأسعار الحالية على الموازنة العامة للدولة، لاسيما أن الكويت استمرت أكثر من ثلاث سنوات على أسعار أقل من 70 دولاراً للبرميل معاً لا داعي للقلق بشأن عدم الاستقرار في الوقت الراهن.

وأضاف الكفافي أن الفوائض المالية للدولة موزودة وداي للقلق واختلاف الأسباب التي تربك السياسات، خصوصاً وأن الموازنة العامة للكويز بنيت على أساس 65 دولاراً للبرميل. وأشار إلى أن السعر الوسطي والقبول للنفط يجب أن يتراوح بين 95 إلى 105 دولاراً للبرميل، مؤكداً أن ما يحدث حالياً من عدم استقرار في أسعار النفط لا يندرج بنظر شديد كما يدعي البعض، لاسيما وإنما تعتبر فترة انتقالية للأسعار وستعود